تقرير أسبوعي29 تشرين الأول/أكتوبر – 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

القضايا الرئيسية

- مقتل فلسطيني يبلغ من العمر 22 عاما وإصابة 25 آخرين، على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية
- المستوطنون الإسرائيليون يتلفون ما يقرب من 400 شجرة وشتلة زيتون فلسطينية.
- السلطات الإسرائيلية تهدم 17 مبنى فلسطينيا؛ وتهجير 39 شخصا، من بينهم 19 طفلا، نتيجة لذلك.
- إغلاق محطة توليد كهرباء غزة كليا بسبب نقص الوقود، مما أثر على تزويد الخدمات الأساسية وارتفاع عدد ساعات انقطاع الكهرباء إلى 16 ساعة يوميا

الضفة الغربية

مقتل فلسطيني وإصابة 11 طفلا

في ساعات الصباح الباكرة من يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر أطلقت القوات الإسرائيلية النار وقتلت مدنيا فلسطينيا يبلغ من العمر 22 عاما خلال اشتباكات اندلعت أثناء عملية تفتيش واعتقال في قرية قباطية (جنين). وأفاد مصدر طبي فلسطيني أن الشاب توفي بعد إصابته بأعيرة حية أثناء بيعه للخضار في السوق المجاور لموقع الاشتباكات. وخلال هذا الأسبوع أيضا ألحقت أضرار بأربعة منازل واعتقلت ثلاثة من سكان القرية خلال العملية. وهذه هي حالة القتل الثالثة لفلسطيني على يد القوات الإسرائيلية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، مما أوصل عدد القتلى الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية حتى هذا التاريخ من العام إلى 18، مقارنة بأربعة في الفترة المماثلة من عام 2012.

وأصيب هذا الأسبوع 25 فلسطينيا، نصفهم تقريبا من الأطفال، خلال اشتباكات مع القوات الإسرائيلية في مناطق مختلفة بالضفة الغربية. ووقعت 16 إصابة من إصابات هذا الأسبوع في 1 تشرين الثاني/نوفمبر في قرية كفر قدوم (قلقيلية) خلال اشتباكات مع القوات الإسرائيلية في سياق مظاهرة أسبوعية ضد إغلاق المدخل الرئيسي للقرية وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية على أراضي القرية. وتضمنت الإصابات 10 أطفال. وأصيب أربعة فلسطينيين آخرين في 1 تشرين الثاني/نوفمبر خلال اشتباكات في سياق مظاهرات أسبوعية ضد بناء الجدار في بلعين، وفي قرية النبي صالح (وكلاهما في رام الله) ضد توسيع مستوطنة حلاميش على اراضي القرية.

وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر أيضا أصيب ثلاثة فلسطينيين من بينهم طفل خلال اشتباكات مع القوات الإسرائيلية في مناطق مختلفة في الخليل. ومن بين الإصابات شاب يبلغ من العمر 21 عاما أصيب بأعيرة حية في البلدة القديمة في الخليل خلال مظاهرة تطالب بإعادة فتح شارع الشهداء الذي أغلقته السلطات الإسرائيلية أمام حركة المرور الفلسطينية منذ 1994 وأمام حركة المشاة الفلسطينية منذ عام 2000. وكان هذا الشارع في الماضي الشريان التجاري الرئيسي

القتلى الفلسطينيون على يد القوات الإسرائيلية

هذا الأسبوع	1
2013 (لتاريخ اليوم)	18
2012 (لنفس الفترة)	4

الجرحى الفلسطينيون على يد القوات الإسرائيلية

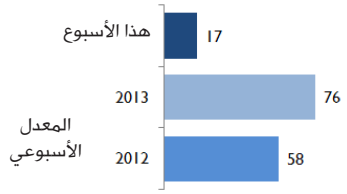

المجموع في 2013: 3,357
المجموع في 2012: 3,031

عمليات البحث والاعتقال التي نفذتها القوات الإسرائيلية

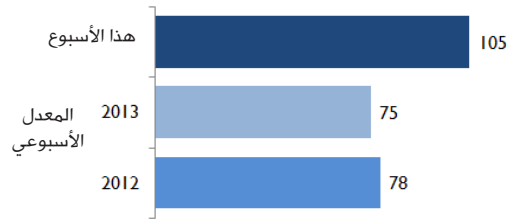

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org
بالتنسيق ننقذ الأرواح
Scan it! with QR reader App

لمدينة الخليل، بالإضافة إلى منطقة سكنية مكتظة. ويجبر إغلاق الشارع السكان على سلوك طرق التفافية طويلة أو تسلق أسطح المنازل للوصول إلى منازلهم ومدارسهم وأسواقهم.

المستوطنون الإسرائيليون يتلفون ما يقرب من 400 شجرة وشتلة زيتون فلسطينية

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذا الأسبوع ما لا يقل عن سبعة حوادث متصلة بالمستوطنين أدت إلى التسبب بأضرار للممتلكات الفلسطينية وخاصة أشجار الزيتون.

أدت ستة حوادث على الأقل هذا لأسبوع إلى إتلاف 400 شجرة زيتون؛ أي ما يقرب من مثلي المعدل الأسبوعي للأشجار التي أتلفها المستوطنون خلال الأسابيع الأربعة الماضية (218) خلال موسم قطف الزيتون الحالي. وكان معظم الأشجار التي أتلفت هذا الأسبوع (322) في قريتي فرعاتا وعزون (وكلاهما في قلقيلية). وسجلت هذا الأسبوع حوادث أخرى في سياق موسم قطف الزيتون من بينها حادث سرقة محصول 120 شجرة زيتون فلسطينية في الخليل، وحوادث إزعاج ضد المزارعين الفلسطينيين أثناء قطفهم أشجار الزيتون.

وحتى هذا التاريخ من عام 2013 سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلحاق أضرار وإتلاف ما يزيد عن 9,400 شجرة وشتلة زيتون في سياق الحوادث المتصلة بالمستوطنين مقارنة بـ8,500 شجرة في عام 2012 برمته.

ويعتبر موسم قطف الزيتون ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الفلسطيني، إذ تمثل منتجات الزيتون 25 بالمائة من الدخل الزراعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوفر 3 ملايين يوم عمل موسمي كل عام ويعتمد ما يقرب من 100,000 عائلة فلسطينية على إنتاج الزيتون كمصدر دخل.

وسجل هذا الأسبوع أيضا حوادث أخرى ضد الممتلكات الزراعية الفلسطينية، خارج سياق موسم قطف الزيتون. في إحدى هذه الحوادث منع الفلسطينيون من الوصول إلى أراضيهم الواقعة بالقرب من قرية قواويس في مسافير يطا (الخليل)؛ إضافة إلى ذلك أبلغ أنّ مستوطنين من مستوطنة كريات نيتافيم بدأت في فلاحة 40 دونم من الأراضي التي تعود لعائلتين فلسطينيتين بحوزتهما وثائق رسمية تثبت ملكيتهما للأراضي من قرية قواويس بني حسان (سلفيت)؛ وأبلغ أيضا أن مستوطنين آخرين ممن مستوطنة ميجداليم جرفوا أرض تمتلكها ست عائلات فلسطينية من قرية قصرى (نابلس).

الحوادث المتصلة بالمستوطنين*

*باستثناء الإصابات على يد القوات الإسرائيلية

الحوادث التي أدت إلى وقوع إصابات أو أضرار بممتلكات الفلسطينيين

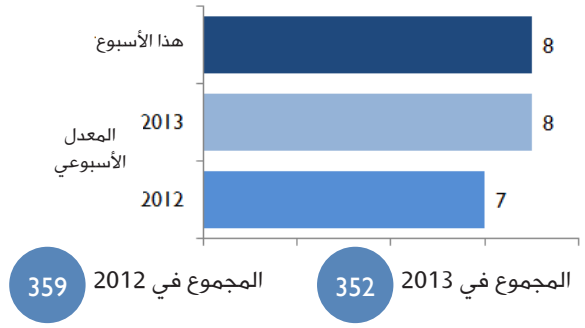

الحوادث التي أدت إلى وقوع إصابات أو أضرار بممتلكات المستوطنين

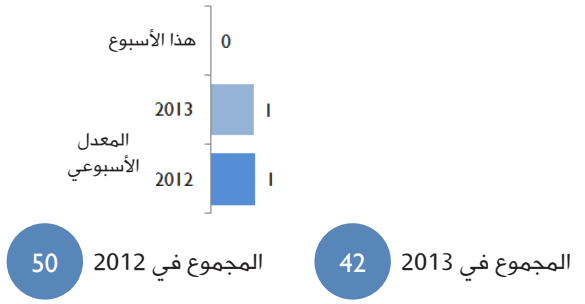

عمليات الهدم والتهجير

المباني التي هدمت

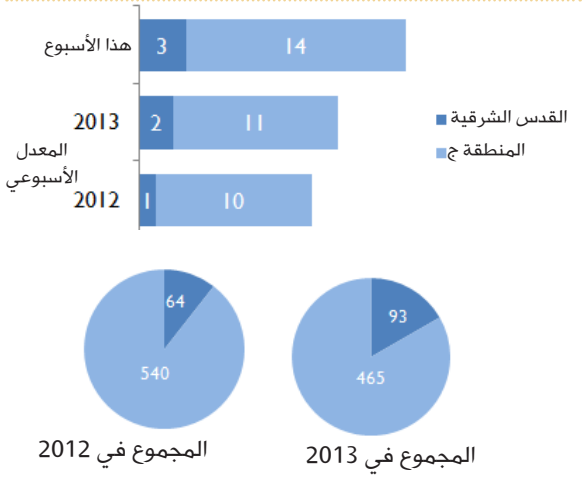

الفلسطينيون الذي هُجروا

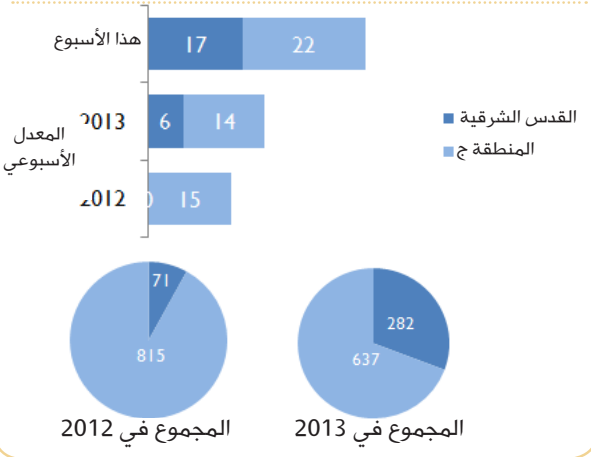

ارتفاع عمليات الهدم في القدس الشرقية

هدمت السلطات الإسرائيلية هذا الأسبوع 17 مبنى فلسطينيا، من بينها ستة مبان سكنية هدمتها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية والمنطقة (ج) بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء. وأدت هذه العمليات إلى تهجير 39 شخصا من بينهم 19 طفلا، وتضرر 50 شخصا آخرين.

في ساعات الصباح الباكرة من يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر هدمت السلطات الإسرائيلية منزلا مكونا من ثلاثة طوابق أقيم على ارض مملوكة ملكية خاصة في حي بيت حنينا في القدس الشرقية. وأمهلت العائلة 20 دقيقة لإخلاء المنزل قبل عملية الهدم، ولم تنجح في إخراج شيء من المنزل سوى بعض الأصول المالية والوثائق المهمة. وأخلت القوات الإسرائيلية بعض الأثاث إلا أن ما تبقى من محتويات المنزل ظل تحت الركام. وأبلغ صاحب المنزل أن القوات الإسرائيلية اعتقلته وكبلت يداه لمدة سبع ساعات خلال علمية الهدم ولم يُسمح له بتناول دواء السكري الذي يتعاطاه خلال هذه الفترة. وإجمالا، أدت العملية إلى تهجير تسعة أشخاص من بينهم طفلان.

وشهدت القدس الشرقية ارتفاعا في عدد عمليات الهدم بحجة عدم الحصول على تراخيص إسرائيلية للبناء وارتفع نتيجة لذلك عدد الأشخاص الذين هجّروا. وحتى هذا التاريخ من عام 2013 هُدم 93 مبنى وهُجر 282 شخصا في القدس الشرقية مقارنة بهدم 64 مبنى وتهجير 71 شخصا خلال عام 2012 برمته. وكان البناء «غير القانوني» شائعا في القدس الشرقية ويعود ذلك أساسا إلى أنّ فرص إقامة البناء القانوني محدودة للغاية بسبب سياسة التخطيط المقيدة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في المدينة. ولا يتوفر لبناء الفلسطينيين سوى 13 بالمائة من منطقة القدس الشرقية معظمها أراض مقام عليها البناء أصلا وليست فارغة.

إضافة إلى ذلك، أصدرت السلطات الإسرائيلية في الفترة ما بين 30 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر، 16 أمر هدم جديد في القدس الشرقية 10 منها أصدر ضد شقق سكنية في حي راس خميس في القدس الشرقية، تتضمن ما يزيد عن 200 وحدة سكنية مما يهدد ما يقرب من 1,500 شخص بخطر التهجير. واستهدفت أوامر الهدم الأخرى ستة منازل في منطقة سلوان.

وخلال هذا الأسبوع أيضا أصدرت السلطات الإسرائيلية 13 أمر وقف بناء على الأقل ضد منازل فلسطينية (9) ومبان زراعية في الخليل وبيت لحم. وإذا ما تمّ تنفيذ هذه الأوامر فإنها ستؤدي إلى تضرر 95 شخصا على الأقل من بينهم 60 طفلا.

قطاع غزة

اشتباكات مسلحة في غزة

شهد هذا الأسبوع تصعيداً في التوتر ما بين القوات الإسرائيلية والمجموعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة. في الفترة ما بين 31 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر قتل أربعة مسلحين فلسطينيين وأصيب ستة آخرين (فلسطيني وخمسة جنود إسرائيليين) خلال اشتباكات مسلحة اندلعت عندما توغلت الجرافات والدبابات الإسرائيلية مسافة 200 متر داخل قطاع غزة، شرق خانيونس لتدمير نفق اكتشف مؤخرا يمتد من هذه المنطقة إلى إسرائيل.

وواصلت القوات الإسرائيلية فرض القيود على وصول الفلسطينيين إلى مناطق بالقرب من السياج الذي يفصل إسرائيل عن قطاع غزة بالإضافة إلى مناطق الصيد التي تتجاوز ستة أميال بحرية من الشاطئ: في حادثين على الأقل وقعا هذا الأسبوع أبلغ أنّ القوات الإسرائيلية أطلقت النار التحذيرية باتجاه مزارعين يعملون في أرضهم بالقرب من السياج وأجبرتهم على مغادرة المنطقة. وفي السياق ذاته

القتلى الفلسطينيون على يد القوات الإسرائيلية

هذا الأسبوع	4
2013 (لتاريخ اليوم)	9
2012 (لنفس الفترة)	77

الجرحى الفلسطينيون على يد القوات الإسرائيلية

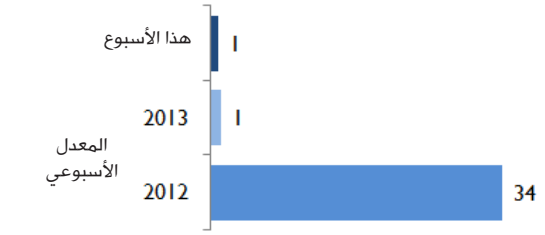

المجموع في 2013: 56

المجموع في 2012: 1,829

أبلغ أنّ الجرافات والدبابات الإسرائيلية توغلت أربع مرات على الأقل مسافة 200 متر تقريبا داخل قطاع غزة شمال غرب بيت حانون وشرق خانيونس ونفذت عمليات تجريف للأراضي. وعلى غرار ذلك في خمسة حوادث على الأقل أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار التحذيرية باتجاه قوارب صيد فلسطينية كانت مبحرة بالقرب من حدود الأميال الستة.

إغلاق محطة توليد كهرباء غزة كليا بسبب نقص الوقود

ما زالت نشاطات الأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين غزة ومصر محدودة للغاية بسبب الإجراءات التي فرضتها السلطات المصرية على طول الحدود والتي تهدف إلى مجابهة النشاطات غير القانونية في سيناء. وبلغت كمية الوقود المصري الرخيص التي دخلت غزة عبر أنفاق التهريب هذا الأسبوع أقل من 150,000 لتر من الديزل مقارنة بما يقرب من 100,000 لتر يوميا دخلت خلال الأسبوع الماضي، ومقارنة بما يقرب من مليون لتر كانت تدخل يوميا في حزيران/يونيو 2013. ونتيجة لذلك اضطرت محطة توليد الكهرباء في غزة إلى الإغلاق كليا بعد نفاذ مخزونها من الوقود. وتحتاج المحطة يوميا إلى 500,000 لتر من الوقود على الأقل للعمل بقدرتها التشغيلية الكاملة، وإنتاج 120 ميغاوط. وقبل حزيران/يونيو 2013 كانت المحطة تحصل على كميات تفوق 400,000 لتر يوميا من الوقود المصري واستطاعت أن تحتفظ بمخزون كامل بلغ ثمانية ملايين لتر. وبسبب إغلاق المحطة ارتفعت فترات انقطاع الكهرباء في قطاع غزة إلى 16 ساعة يوميا.

ولا يغطي الوقود الإسرائيلي النقص في تزويد الوقود لمحطة توليد كهرباء غزة بسبب خلاف لم يُحل بين سلطتي غزة والضفة الغربية حول ضريبة الوقود المستورد من إسرائيل. وحاليا يعتمد قطاع غزة بالكامل على 120 ميغاوط من الكهرباء التي تشترى من إسرائيل و30 ميغاوط من مصر. ولا يغطي تزويد الكهرباء المتوفر حاليا سوى 30 بالمائة من الطلب. وحذرت شركة توزيع كهرباء محافظات غزة أنّ توزيع الكهرباء سيزداد تعقيدا مع حلول فصل الشتاء البارد الذي من المتوقع أن يزداد فيه الطلب على الكهرباء.

واستمر نقص الوقود، إلى جانب تزويد الكهرباء الذي لا يعتمد عليه، في تعطيل تقديم الخدمات الأساسية ومن بينها المياه والنظافة والصحة والمواصلات. فعلى سبيل المثال تأثر عمل 291 بئر مياه ومحطة لمياه الصرف الصحي تأثرا خطيرا، إضافة إلى أنّ الوصول إلى المياه المستخدمة للشرب أو النظافة انخفض في أنحاء قطاع غزة. وانخفض معدل الانتاج بما يقرب من 60 بالمائة في 25 وحدة تكرير صغيرة إلى متوسطة تزود مياه الشرب لما يقرب من 160,000 من السكان. ولا يحصل 40 بالمائة من سكان غزة على المياه سوى مرة كل ثلاثة أيام، و25 بالمائة يحصلون على المياه مرة كل أربعة أيام، و20 بالمائة لا تصلهم المياه سوى مرة كل يومين، في حين أنّ 15 بالمائة يحصلون على المياه يوميا. وعند وصول المياه يستمر التزويد فترة من ستة إلى ثماني ساعات فقط. ونتيجة لذلك تضطر الكثير من العائلات إلى شراء المياه من موزعين غير خاضعين لرقابة. وتفيد التقارير الأولية أنّ السكان، معظمهم أطفال، يملئون أوعية المياه من وحدات التحلية هذه خلال ساعات الليل (عندما تكون الكهرباء غير منقطعة) مما يثير مخاوف حماية بهذا الشأن. بالإضافة إلى ذلك، تصب يوميا ما يقرب من 90,000 متر مكعب من المياه العادمة غير المعالجة أو المعالجة جزئيا في البحر.

وأفادت جمعية أصحاب محطات الوقود أيضا أنّ هنالك نقص خطير في الوقود في السوق المحلي، حيث يباع الوقود الإسرائيلي بأسعار مرتفعة. ولوحظت طوابير طويلة من السيارات والأشخاص عند محطات الوقود التي ما زالت تعمل في قطاع غزة.

وقد توقف دخول مواد البناء غير القانونية عبر الأنفاق توقفا تاما: دخل هذا الأسبوع ما يقرب من 10 شاحنات من البضائع يوميا مقارنة بـ200 شاحنة دخلت يوميا في حزيران/يونيو 2013. وأفاد اتحاد الصناعات الفلسطينية أنّ أي مواد بناء لم تدخل إلى قطاع غزة عبر الأنفاق هذا الأسبوع؛ وفي حزيران/يونيو 2013 دخل ما معدله 7,500 طن يوميا. واستمرت أسعار مواد البناء في الارتفاع حيث وصل الارتفاع إلى 40 بالمائة زيادة على سعر السوق الطبيعي.

السلطات الإسرائيلية تستمر في حظر دخول مواد البناء إلى غزة: وتعليق العمل في 19 مشروعا تشرف عليها وكالة الأونروا

للأسبوع الرابع على التوالي استمرت السلطات الإسرائيلية في حظر دخول مواد البناء إلى قطاع غزة عبر معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) بما في ذلك مشاريع البناء التي تشرف عليها المنظمات الدولية. وقد فرض هذا الحظر في 13 تشرين الأول/أكتوبر بعد العثور على نفق تحت أرضي يبلغ طوله 1.8 يصل بين قطاع غزة وإسرائيل. ولم يدخل سوى 63 شحنة من المواد الإنسانية للمشاريع الدولية الإنسانية إلى غزة هذا الأسبوع مقارنة بمعدل أسبوعي بلغ 440 شحنة من المساعدات الإنسانية تتضمن كمية كبيرة من مواد البناء سمح بدخولها منذ كانون الثاني/يناير حتى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2013 عبر المعابر الرسمية.

ونتيجة لذلك أفادت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أنّها علقت العمل في 19

مشروعا من بين 20 مشروع بناء تشرف عليها في قطاع غزة بسبب نقص مواد البناء. وأثر تعليق العمل في المشاريع تأثيرا مباشرا على 4,000 عامل بناء يعملون في مشاريع إنسانية مختلفة من بينها مشاريع إعادة إعمار أو بناء منازل، ومدارس وعيادات صحية تهدف إلى خدمة آلاف الفلسطينيين. وحذرت وكالة الأونروا أيضا أنّ نقص مواد البناء سيؤجل تسليم وحدات سكنية تشرف الوكالة على بناءها بما فيها مشروع إسكان سعودي (2) في رفح سيوفر السكن لما يزيد عن 800 عائلة فلسطينية لاجئة، معظمهم يعيش حاليا في مساكن غير ملائمة في رفح وخانيونس.

ومنذ 1 كانون الثاني/يناير وحتى 13 تشرين الأول/أكتوبر دخل عبر معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) ما معدله شهريا 1,052 حمولة شاحنة (67,000 طن) من مواد البناء المخصصة لمشاريع البناء التي تنفذها الوكالات الإنسانية ومن بينها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

آخر مستجدات معبر رفح

بعد سبعة أيام من الإغلاق التام، أعادت السلطات المصرية فتح معبر رفح بين قطاع غزة ومصر في 2 تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال هذه الفترة سمح لمتوسط يقرب من 151 مسافرا بالعبور إلى مصر يوميا من بينهم حالات طبية وطلاب ورعايا أجانب وفلسطينيون يحملون تأشيرات خروج. وسمح بدخول 74 شخصا بالدخول إلى قطاع غزة. وما زالت هذا الأرقام أدنى بكثير مقارنة بما يقرب من 1,860 شخصا عبروا يوميا خلال حزيران/يونيو 2013، قبل فرض السلطات المصرية القيود الحالية المتصلة بالمخاوف الأمنية في سيناء. وتفيد التقارير السابقة أنّه يوجد حاليا آلاف الأشخاص مسجلين في قائمة انتظار وينتظرون السماح لهم بالسفر إلى مصر وغيرها من الدول عبر مصر ومن بين المسجلين للسفر حالات مرضية وطلاب جامعيون.

نقل البضائع
(معبر كيرم شالوم - كرم أبو سالم)

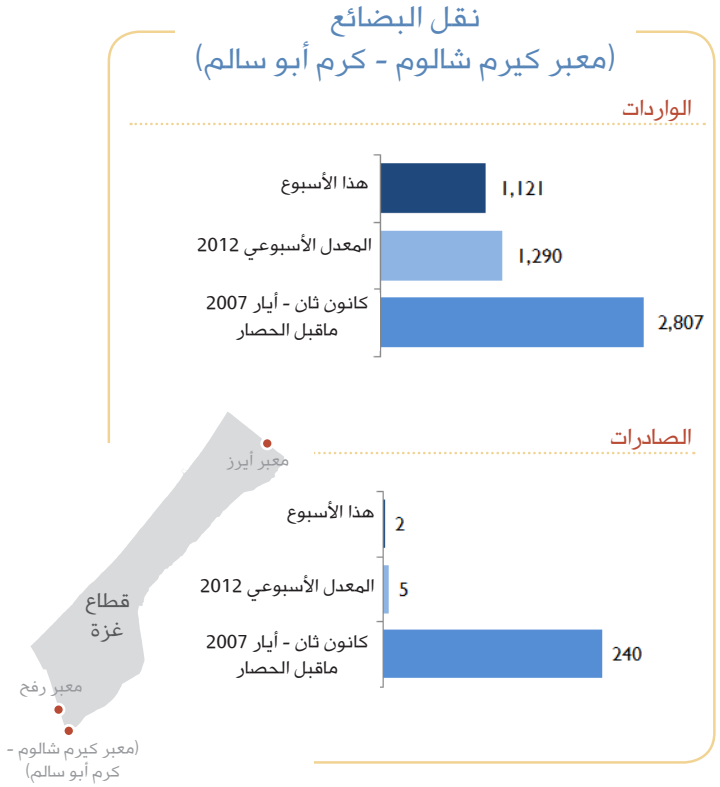

وما زال معبر رفح نقطة الدخول والخروج الرئيسية للفلسطينيين من قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل منذ زمن طويل على عبور و تنقل المسافرين عبر معبر إيريز.

ومن جهة أخرى ساهم إغلاق معبر رفح المتكرر منذ نهاية حزيران/يونيو 2013 في خفض كميات المساعدات التي تتبرع بها جهات دولية كانت تنقل في السابق عبر معبر رفح.

يرجى الملاحظة أن الأرقام الواردة في هذا التقرير خاضعة للتغيير بناء على ورود معلومات اضافية.
النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2013_11_08_english.pdf
للمزيد من المعلومات، الاتصال على مي ياسين +972 (0)2 5829962 . yassinm@un.org.